



55  
العدد

2021

أكتوبر

العدد 55 أكتوبر 2021

## اقرأ في هذا العدد

◆ شخصية العدد

الأستاذ الدكتور / ابراهيم العيسوي

◆ تقارير اقتصادية:

الاستعراضات الطوعية الوطنية للدول العربية عام 2021

لمحات من الاستعراضين الوطنيين الثالث لـ"مصر"، والثاني

للعراق"

ورش العمل :

◆ ورشة عمل بعنوان: " الواقع الجديد بعد جائحة كورونا:

الفرص والتحديات أمام النظام التجاري متعدد الأطراف للسيد

الأستاذ/ خير الدين رامول، خبير السياسات والمفاوضات

التجارية ومفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

◆ ورشة عمل بعنوان: " سياسات التصنيع في أفريقيا وخطة

2063" للسيد الأستاذ/ حسين حسن حسين، رئيس قسم

الصناعة والابتكار والتعددين - إدارة التنمية الاقتصادية

والتجارة والتكامل والصناعة والتعددين بمفوضية الاتحاد

الأفريقي.

## الأبواب الرئيسية

3

شخصية العدد

6

تقارير اقتصادية

16

ورش العمل

55

العدد

2021

أكتوبر

www.asfer.org

E-mail: asfer.egypt89@gmail.com

المحتويات

افتتاحية العدد

2

شخصية العدد

3

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم العيسوي

تقارير اقتصادية:

الاستعراضات الطوعية الوطنية للدول العربية عام 2021

The voluntary national reviews (VRNs) for Arab

6

Countries 2021:

◆ الاستعراض الطوعي الوطني الثالث (VRN3) لـ "مصر".

◆ الاستعراض الطوعي الوطني الثاني (VRN2): للعراق".

ورش العمل :

◆ ورشة عمل بعنوان: " الواقع الجديد بعد جائحة كورونا: الفرص والتحديات

أمام النظام التجاري متعدد الأطراف للسيد الأستاذ/ خير الدين رامول، خبير

السياسات والمفاوضات التجارية ومفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة

العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

◆ ورشة عمل بعنوان: " سياسات التصنيع في أفريقيا وخطة 2063" للسيد

الأستاذ/ حسين حسن حسين، رئيس قسم الصناعة والابتكار والتعددين -

إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والتكامل والصناعة والتعددين بمفوضية

الاتحاد الأفريقي.

16

◆ بيان دعم مركز دراسات الوحدة العربية

21

◆ تنويه عن دعوة الباحثين إلى النشر في المجلة العلمية للجمعية، "بحوث

اقتصادية عربية".

◆ تنويه عن دعوة السادة أعضاء الجمعية للنشر في الرباط.

الرئيس

الدكتور / منير الحمش

نائب الرئيس

الدكتور / عبد الفتاح العموص

الأمين العام

الدكتور / أشرف العربي

أمين الصندوق

الدكتور / محمود رضا فتح الله

أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور / ألبير بطرس داغر

الدكتور / محمد عبد الشفيق عيسي

الدكتورة / سميرة أحمد على عبد المولي

الدكتور / فتح الرحمن صالح

أسرة التحرير

الدكتور / فتح الرحمن صالح

الدكتور / محمد الزيني

الأستاذة / هدى حموده

تصميم الغلاف والصفحات الداخلية

الأستاذة / هدى حمودة

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

17 ب عمارات العبور - صلاح سالم -

مدينة نصر، القاهرة - مصر

ص.ب: 88 بانوراما أكتوبر

رمز بريدي: 11811 القاهرة

تليفون: 22621737 (202) +

تليفاكس: 22631715 (202) +

[www.asfer.org](http://www.asfer.org)

E-mail:

[asfer.egypt89@gmail.com](mailto:asfer.egypt89@gmail.com)

يصدر العدد رقم (55) من نشرة "الرباط"، والثالث للعام 2021 في شهر أكتوبر/تشرين الأول، والعالم يشهد تغيرات عديدة من أهمها تداعيات أزمة كوفيد-19، وما تبعها من آثار اقتصادية مدمرة لجميع الاقتصادات النامية والمتقدمة علي السواء، فضلاً عن التزايد المستمر للخلافات الجيوسياسية بين الشرق والغرب، وما تتركه من آثار سلبية أيضاً علي أسعار الطاقة وانتظام سلاسل الإمداد بصورة فاقت كل التوقعات الاقتصادية. وقد صاحب هذا الاتجاه هشاشة النمو الاقتصادي المحقق عالمياً، والمصحوبة بموجات كبيرة من حالات عدم الاستقرار النقدي، نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم المسجلة عالمياً.

ولم تسلم منطقتنا العربية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي من كل هذه التغيرات والتحديات، مما عطل مسيرة الجهود التنموية، وتعثر معها جهود الإصلاح الاقتصادي، وفاقم من حدة التفاوت الاقتصادي وتزايد معدلات الفقر داخل دول المنطقة. فضلاً عن تطور المفاهيم الاقتصادية لصالح مصطلحات جديدة، منها تعزيز الصمود واستعادة التوازن الاقتصادي ومحاربة التضخم، وغيرها من المفاهيم التي لم تكن سائدة قبل أزمة كوفيد-19. هذه التحديات والتغيرات التي تأثرت بها أيضاً ساحات الحوار الاقتصادي، وأصبحت مراكز البحث العلمي الاقتصادي في معظم البلدان العربية تابعة في التعاطي مع هذه التغيرات دون أن تقود اتجاهًا فكريًا جديدًا يتجه أمامياً نحو المستقبل واستشرافه، ليقدم ما يفيد لصانع السياسات بهدف منع أو تجنب تكرار حدوث هذه الأزمات مستقبلاً.

وتواجه جمعيتنا "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" تحديًا كبيرًا، يتمثل في كيفية استيعاب هذه التغيرات في مختلف أنشطتها العلمية، وتقديم التوصيات القابلة للتطبيق لصانعي السياسات ومنتخذي القرار الاقتصادي العربي، وهذا ما يفكر فيه دائماً أعضاء مجلس إدارتها بالتعاون مع أعضاء الجمعية العمومية لإنجازه. ولا يكتمل هذا الإنجاز إلا بمساندة أعضاء الجمعية وأصدقائها عبر دعمهم المستمر الذي لمسناه سابقاً، ونتطلع لاستدامته مستقبلاً لجميع أنشطتها.

ودمتم في حفظ الله وأمانه ،،،

د. فتح الرحمن علي محمد صالح  
المشرف علي تحرير نشرة "الرباط"

الأستاذ الدكتور / إبراهيم العيسوي



أستاذ اقتصاد متفرغ بمعهد التخطيط  
القومي، القاهرة، ج.م.ع

شخصية العدد

## السيرة الذاتية



### الأستاذ الدكتور / إبراهيم حسن العيسوي

أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمعد التخطيط القومي بالقاهرة، ج.م.ع

■ حصل على بكالوريوس الاقتصاد بتقدير امتياز من كلية التجارة بجامعة القاهرة عام 1962 ثم حصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد عام 1969، وقد عمل مدرس بجامعة الأزهر للفترة من 1972 إلى 1975.

■ قام بتدريس مبادئ الاقتصاد والإحصاء والاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي ونظريات التنمية والتخطيط بجامعة أكسفورد والأزهر والقاهرة، ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة والمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

■ له العديد من البحوث في مجالات التنمية، والسكان والتنمية، وتوزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وبناء النماذج الكلي، والتخطيط والمتابعة، والدراسات المستقبلية، ومؤشرات التنمية والتبعية، والإنتاجية، وسياسات الإصلاح الاقتصادي، والخريطة الطبقي، ونظام التجارة الدولية.

■ تولى عدة مناصب بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة منها مدير مركز الأساليب التخطيطية ومدير مركز التخطيط العام، ورئيس لجنة البحوث وعضو لجنة التدريب واللجنة الإدارية ورئيس اللجنة الاستشارية وعضو اللجنة العلمية وعضو مجلس إدارة المعهد، إلى جانب توليه عضوية مجلس أمناء المعهد العربي للتخطيط بالكويت للفترة من مارس 1988 إلى 1991، وتولي منصب وكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت للفترة من سبتمبر 1991 إلى أغسطس 1995.

■ وهو عضو في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، وعضو سابق في لجنة الاقتصاد بالمجلس الأعلى للثقافة (مصر)، وعضو في الجمعية الدولية للمدخلات والمخرجات، وفي الهيئة الاستشارية العليا للمعهد العربي للتخطيط بالكويت...أخري

الأمين العام

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية  
للفترة من نوفمبر ( 1995 - 1998 )



## السيرة الذاتية

### وله العديد من الكتب والدراسات منها :

- 1- الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007.
- 2- نموذج التنمية المستقلة، سلسلة أوراق عربية، العدد 29، أغسطس 2021.
- 3- العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، 2014.
- 4- تجديد علم الاقتصاد، نظرية نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره.
- 5- قياس التبعية في الوطن العربي.
- 6- في إصلاح ما أفسده الانفتاح.
- 7- أخرى

يمكنكم الإطلاع على مقالات الأستاذ الدكتور /إبراهيم العيسوي في جريدة الشروق من خلال الدخول على الرابط التالي :

<https://www.shorouknews.com/columns/ibrahim-el-essawy>

كما أنه تم مناقشة كتاب " تجديد علم الاقتصاد، نظرية نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره" في فعاليات المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والذي يحمل عنوان " التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة والذي عقد بمقر اتحاد الغرف العربية ببيروت وذلك خلال يومي 13 و14 ديسمبر/كانون أول 2019 بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت واتحاد الغرف العربية ببيروت .

يمكنكم الإطلاع على كتاب أعمال المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية المتوفر على موقعها الإلكتروني من خلال الرابط التالي:

<https://www.asfer.org/archives/1277>

## الاستعراضات الطوعية الوطنية للدول العربية 2021

## The voluntary national reviews (VNRs) for Arab Countries 2021:

لمحات من الاستعراضين الطوعيين الوطنيين الثالث (VRN3) لـ "مصر"، والثاني (VRN2) للعراق

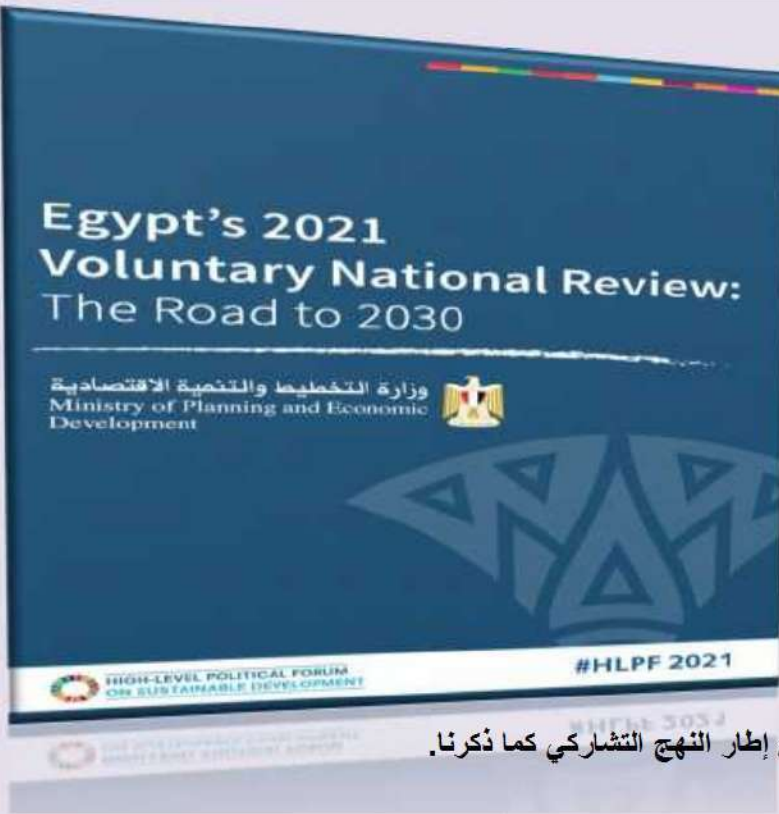
إعداد

الدكتور / محمد الزيني - المدير التنفيذي للجمعية

مقدمة

- التزمت كافة دول العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين بمتابعة تنفيذ خطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة المستهدفة في عام 2030، حيث تم اعتماد الاستعراضات الوطنية الطوعية (VNRs) The voluntary national reviews كآلية رئيسية للمتابعة على المستوى الوطني، يتم من خلالها رصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs) السبعة عشر، والأهداف المصاحبة لها الـ 169.
- وفي بدايات عام 2021، أعلن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) عن قائمة الدول الـ 44 المعنية بإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية (VNRs) The voluntary national reviews، والتي تضمنت خمس دول عربية هي:
- مصر (VNR3)، تونس (VNR2)، العراق (VNR2)، قطر (VNR3)، المملكة العربية السعودية (VNR2).
- أعقب ذلك عقد العديد من ورش العمل لمعاونة فرق إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في الدول المعنية لإتمام عملها في إطار خطط التنمية المستدامة، باعتبارها خطة العمل الشاملة المتفق عليها من الدول لتحقيق النماء والازدهار، وذلك بناء على أهداف الألفية الإنمائية التي توافقت عليها الدول في سبتمبر 2015. وقد تمثلت أهم إرشادات المراجعة الوطنية الطوعية (VNRs) الموجهة إلى فرق إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في الدول المعنية لعام 2021 في ضرورة مراجعة جميع أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن التأكيد على أهمية تخصيص جزء من الاستعراض الوطني للدولة لتناول آثار جائحة COVID-19 على أهداف التنمية المستدامة، والتدابير المتخذة لمواجهتها، بالإضافة إلى أهمية توضيح التطورات والإنجازات المحققة مقارنةً بالاستعراض الوطني الطوعي السابق للدولة (إن وجد)، وتجنب التكرار في المعلومات المقدمة، وبيان كيفية التغلب على التحديات التي تواجه الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وفي يوليو عام 2021، تم تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية من الدول المعنية إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (HLPF) High-level Political Forum on Sustainable Development.
- ونستعرض في هذا الملف ملامح من الاستعراضين الطوعيين الوطنيين الثالث (VRN3) لـ "مصر"، والثاني (VRN2) للعراق

## أولاً: الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لمصر 2021 (VNR 3) : The Voluntary National Reviews



◆ جاء الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لمصر (VNR3) في إطار استراتيجيتها الشاملة للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والتي تم إطلاقها في عام 2016 من خلال النهج التشاركي (Participatory Approach)، وبأبعادها الثلاثة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعتمد إعداد الاستعراض الطوعي الوطني على مبدأ توجيهي رئيسي مفاده أن الاستعراض الوطني الطوعي ليس تقريراً حكومياً، وما يستتبعه ذلك من ضرورة عقد العديد من ورش العمل الفعلية والافتراضية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية، وذلك في إطار النهج التشاركي كما ذكرنا.

◆ وقد تناول الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لمصر جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فضلاً عن إلقاء الضوء على التحديات والصعوبات التي تمثل عائقاً أمام إنجاز الأهداف.

◆ وقد أشار الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لمصر (VNR3) إلى تحديث رؤية مصر 2030، والتي بدأت مصر في تحديثها منذ الانتهاء من تنفيذ استعراضها الطوعي الثاني (VNR2) عام 2018، ويهدف مواكبة العديد من التحديات الناشئة وأهمها: قضايا ندرة المياه والزيادة السكانية والتطورات الجغرافية والسياسية الإقليمية والعالمية، فضلاً عن الاستجابة لتداعيات تفشي جائحة COVID-19، وكذلك التركيز على توطيد أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، حيث تم في ذات الإطار إصدار "خطة المواطن"، والتي تتناول تطورات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كل محافظة من محافظات مصر.

◆ وتناول الاستعراض الطوعي الوطني 2021 لمصر أيضاً الأطر الحاكمة وبيئة السياسات الداعمة لعملية التنمية في مصر، فضلاً عن متابعة التطورات في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ17 (Measuring Progress Towards the 17 SDGs)، مع التركيز على تتبع مؤشرات الأداء مقارنةً بالتقرير السابق لمصر عام 2018. وذلك في إطار إرشادات المراجعة الوطنية الطوعية للعام 2021 السالفة الذكر.



◆ وقد تم إعداد الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لمصر في إطار النهج التشاركي (Participatory Approach) السابق الإشارة إليه، وذلك خلال عقد العديد من ورش العمل والاجتماعات مع الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، الذين قاموا بتقديم المقترحات والمعلومات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الـ 17. فضلاً عن إمداد فريق العمل المكلف بإعداد الاستعراض الوطني بالبيانات اللازمة، وذلك بهدف الوقوف على مدى تحقيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة.

◆ وتناول الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لمصر 2021 الإطار الحاكم الذي تعمل مصر من خلاله على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في رؤية مصر 2030، متضمناً كذلك الأطر الحاكمة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بمرحلتيه وأهم تطوراتهما. حيث أشار التقرير إلى التحسن في عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (2016-2019)، ومن أهمها: التحسن في معدلات النمو الاقتصادي، والسيطرة على التضخم، وخفض عجز الموازنة، مع توجيه الاهتمام نحو برامج الحماية الاجتماعية. الأمر الذي حفز الحكومة على إطلاق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 2021 "الإصلاحات الهيكلية"، بالتركيز على تحسين التنافسية ومناخ الأعمال، ودعم القطاعات الإنتاجية، وذلك بهدف ضمان استدامة الإيجابيات المتحققة في المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

◆ وفي سياق الأطر الحاكمة، تناول الاستعراض الطوعي الوطني كذلك توطيد أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في كل محافظات الجمهورية، والاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة، وذلك لضمان تحقيق العدالة الجغرافية للعملية التنموية. لذا تم إطلاق "خطة المواطن" على مستوى المحافظات السابق الإشارة إليها، فضلاً عن إعداد التقارير المحلية المتنوعة عن تطورات مؤشرات التنمية المستدامة بكل محافظة من محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى تخصيص الموارد التمويلية للمحافظات بطريقة أكثر عدالة وموضوعية وشفافية، وبهدف تحسين كفاءة إدارة الاستثمارات العامة.

◆ كما تضمنت الأطر الحاكمة كذلك "السياسات القائمة على الأدلة"، وما يستلزمه ذلك من بالضرورة من أهمية الاستناد على الأدلة والبيانات والتحليل الكمي لمراجعة تنفيذ السياسات وضمان فاعليتها، فضلاً عن مساهمتها المتحققة في توجيه عملية صنع القرار.

◆ وينتقل الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لمصر (VNR3) إلى تناول مختلف التطورات في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وذلك من خلال التقييم الموضوعي لهذه التطورات في كل هدف على حدة، وبناءً على البيانات المتاحة المرتبطة بالمؤشرات المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة لقياس التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن عرض الجهود الحكومية المختلفة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسنلقي الضوء هنا على تطورات عدد مختار من أهداف التنمية المستدامة التي تناولها الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لمصر (VNR3) 2021، وهي علي الترتيب:

◆ **الهدف الأول** المتعلق بالقضاء على الفقر (SDG1: No Poverty)، **الهدف الثالث** الخاص بالصحة الجيدة والرفاهية (SDG3: Good Health and Wellbeing)، **الهدف الثامن** المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8: Decent Work and Economic Growth)، **الهدف الثالث عشر** الخاص بالعمل المناخي (SDG13: Climate Action)، **الهدف السادس عشر** الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية (SDG16: Peace, Justice, and Strong Institutions).

◆ بالنسبة للهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر (SDG1: No Poverty)، أوضح الاستعراض الطوعي الوطني انخفاض معدلات الفقر في مصر لأول مرة في العقدين الأخيرين، حيث انخفضت معدلات الفقر إلى 29,7٪ في 2020/2019، مقارنةً بـ 32,5٪ في 2018/2017، مما يعكس نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي وما رافقه من نجاح سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، وبالأخص زيادة الاستثمار العام في رأس المال البشري وضمان توفير الخدمات الأساسية، وتوسيع وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، والتي منها برنامج تكافل وكرامة، وإطلاق مبادرة "حياة كريمة" التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة لنحو 57 مليون مصري، بما يعادل أكثر من نصف السكان.

◆ وتناول الاستعراض الطوعي الوطني الهدف الثالث الخاص بالصحة الجيدة والرفاهية (SDG3: Good Health and Wellbeing)، وفيه تم التأكيد على التزام مصر بضمان الصحة الجيدة والرفاهية لجميع مواطنيها، فضلاً عن تطوير مرونة قطاع الرعاية الصحية لمواجهة أزمات الصحة العامة. وأشار الاستعراض الطوعي الوطني إلى عدد من الجهود الحكومية في مجال الرعاية الصحية، وأهمها إطلاق "مبادرة 100 مليون صحة" في عام 2018 للقضاء على التهاب الكبد الوبائي والكشف عن الأمراض غير المعدية، والتي نجحت في خفض حالات التهاب الكبد الوبائي في مصر بنسبة 98٪، فضلاً عن دور المجتمع المدني في دعم تحسين الصحة والرفاهية في مصر من خلال العديد من المبادرات الصحية.

◆ وفيما يخص الهدف الثامن والمتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8: Decent Work and Economic Growth)، أشار الاستعراض الطوعي الوطني إلى تزايد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019/2018 ليصل إلى 5,6٪، وذلك مقارنةً بأدنى مستوى له على الإطلاق عام 2011، والذي بلغ حوالي 1,8٪. كما أشار التقرير إلى انخفاض معدلات البطالة أثناء جائحة COVID-19 لتسجل 7,2٪ في الربع الرابع من عام 2020، وذلك مقارنةً بارتفاع معدل البطالة إلى 9,6٪ في الربع الأول من عام 2020 بالتزامن مع بدايات تفشي جائحة COVID-19.

◆ وتناول الاستعراض الطوعي الوطني في ذات الإطار الجهود الحكومية في هذا الصدد، بالتركيز على الشمول المالي كركيزة أساسية، فضلاً عن دعم الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص، خاصةً تلك الشراكات التي تتم من خلال الصندوق السيادي.

◆ وأوضح الاستعراض الطوعي الوطني في الهدف الثالث عشر الخاص بالعمل المناخي (SDG13: Climate Action) نجاح الجهود الحكومية في التخفيف من آثار التغيرات المناخية، وذلك من خلال تعزيز السياسات والأطر المؤسسية المتعلقة بدعم الأنشطة المستهدفة تحسين البيئة، فضلاً عن تخصيص 15% من إجمالي الإنفاق على الاستثمارات العامة عام 2021/2020 لصالح المشروعات الخضراء، والمستهدف الوصول إلى زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء (Green Public Investment) إلى 50% بحلول عام 2025/2024، كما قامت الحكومة بإصدار أول سندات مصرية خضراء بقيمة 750 مليون دولار، وإعداد "الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي"، و"الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين"، بالإضافة إلى إطلاق "دليل معايير الاستدامة البيئية".

◆ وأشار الاستعراض الطوعي الوطني في الهدف السادس عشر والمتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية (SDG16: Peace, Justice, and Strong Institutions) إلى التقدم النسبي المتحقق في العديد من مؤشرات الحوكمة عام 2019. وفي إطار ذات الهدف، أشار الاستعراض إلى قيام الحكومة بتنفيذ تقرير الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء لمصر، وكذا إنشاء المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك بهدف بناء القدرات في مجالات الحوكمة الرشيدة والاستدامة.

◆ وعقب تناوله التطورات المتحققة في أهداف التنمية المستدامة الـ 17، أوضح الاستعراض الطوعي الوطني لمصر أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهمها: الفجوة الرقمية (Digital Divide)، وضعف مشاركة المرأة في قوة العمل (Women Labor Force Participation) والتحديات البيئية (Environmental Challenges). وأشار الاستعراض الطوعي الوطني إلى الآليات التي سيتم اتخاذها لمواجهة هذه التحديات، وأهمها: تعزيز الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من المرحلة الثانية من الإصلاحات الهيكلية، فضلاً عن دعم مشاركة المرأة في القوى العاملة، بالإضافة إلى تنفيذ المشروعات الخضراء واعتماد سياسات التعافي الأخضر كأحد الآليات المتعلقة بمواجهة التحدي الثالث المتعلق بالنواحي البيئية.

◆ ويختتم التقرير بالتأكيد على التزام مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في أقل مدى زمني ممكن، وذلك بتشجيع التوجه نحو التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، وتنفيذ الشراكات الفعالة المحلية والإقليمية والدولية.



قدمت الحكومة العراقية استعراضها الطوعي الوطني الثاني (VNR 2) إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة High-level Political (HLPF) Forum on Sustainable Development في يوليو من عام 2021، والمعنون "العراق .. والعودة إلى المسار التنموي"، متضمناً ما تم تحقيقه في عدد من أهداف التنمية المستدامة SDGs بالعراق.

وقد اعتمد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للعراق (VNR 2) على بيانات حديثة ومعطيات جديدة حول الانجازات المتحققة والتحديات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من منطلق التزام العراق الدولي بتحقيق أهداف وأجندة التنمية المستدامة 2030، باعتبارها الخطة الطموحة لعملية التنمية بأبعادها الثلاثة؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

يتكون الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق (VNR 2) من خمسة فصول، تناول الأول منها المقدمة واستعراض القضايا العامة المتعلقة بعملية إعداد الاستعراض الطوعي الوطني. فيما تناول الفصل الثاني تحليل السياق الوطني للعراق خلال الفترة بين عامي 2019 - 2021، وملامح الأزمة المركبة التي مرت بها البلاد، وتداعياتها الرئيسية على عملية انجاز أهداف التنمية المستدامة.

وتضمن الفصل الثالث التطورات المتحققة في عدد من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 من المنظور الوطني، وذلك بالتركيز على ستة أهداف للتنمية المستدامة، وبالاعتماد على مصادر البيانات الوطنية والدولية المتعلقة بمؤشرات الأداء التنموي.

◆ أما الفصل الرابع من الاستعراض فقد تناول بالتحليل الموجز مشكلات اللامركزية الإدارية وتأثيراتها على واقع التنمية المحلية، والتحديات الناشئة عنها في ظل الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد.

◆ وتناول الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق في الفصل الخامس الأداء التنموي المستدام للمحافظات، حيث تم اختيار سبع محافظات، يشكل تعداد سكانها أكثر من نصف سكان العراق، بهدف تحليل تجربتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المحافظات المختارة. ومن أجل تقديم رصد وتحليل التطورات المتحققة، قام فريق إعداد الاستعراض الطوعي الوطني بتطوير دليلين رقميين لقياس الإنجاز، ركز الدليل الأول على الإنجاز المتحقق في مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بالمقارنة مع المعايير الدولية. بينما تناول الدليل الثاني المتابعة التنموية المحلية، وما يعنيه ذلك من وصف الإصرار على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كل محافظة من المحافظات المختارة، اعتماداً على درجة نجاحها في تحقيق التحسن المأمول في المؤشرات الخاصة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

◆ في إطار تحليل السياق الوطني للعراق خلال الفترة بين عامي 2019 - 2021، أشار الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق في الفصل الثاني منه إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال هذه الفترة، وبالأخص الممارسات الإيجابية والسلبية وتأثيراتها في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي أبرزت أهمية إعداد الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق. حيث أوضح الاستعراض عناصر الأزمة المركبة في العراق؛ السياسية والصحية والمالية الاقتصادية، وتداعياتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

◆ فقد أشار الاستعراض الطوعي الوطني الثاني في الفصل الثاني إلى الحراك الشعبي في العراق الذي حدث في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2019 باعتباره نافذة المواطن للتغيير، وكونه حدثاً اجتماعياً وسياسياً استثنائياً، وبمثابة محاولة لتصحيح المسار واستعادة الهوية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء عقد اجتماعي جديد، وفق مبادئ التنمية المستدامة. كما أشار الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق في ذات الفصل إلى تداعيات تفشي جائحة COVID-19 في العراق، وإعلان حالة الطوارئ الصحية، والتي نتج عنها تداعيات اقتصادية واجتماعية تسبب فيها الحجر الصحي وقرارات الإغلاق الشامل. وتزامن كل ذلك مع تجلي للأزمة المالية والاقتصادية في العراق، وذلك الانخفاض غير المسبوق الذي شهدته أسعار النفط الخام على مستوى العالم، والذي أدى بالتبعية إلى التدهور الحاد في عائدات الصادرات النفطية، والتي تعتمد عليها الحكومة العراقية في تمويل الموازنة العامة للدولة بنسبة تصل إلى 95%، وفي تكوين الناتج المحلي بنسبة تتجاوز 40%، الأمر الذي أدى إلى تعميق كافة عناصر الأزمة المركبة في العراق؛ السياسية والصحية والمالية الاقتصادية. وقد أوضح الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للعراق في ختام فصله الثاني التداعيات الناشئة عن تداعيات الأزمة المركبة، وأهم الجهود الحكومية المتخذة في ذلك السياق، وكذا دور ومشاركة المجتمع المدني في مواجهتها، وبالأخص من خلال حملة "العطاء عراقي" للإغاثة والتوعية للوقاية من تفشي فيروس COVID-19.

◆ وانتقل الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق في الفصل الثالث بعد ذلك إلى مناقشة التطورات في المؤشرات المعنية بمجموعة من الأهداف المختارة من أهداف التنمية المستدامة، حيث تناول الاستعراض التطورات في سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة الـ17، وهي على الترتيب: الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر (SDG1: No Poverty)، الهدف الثالث الخاص بالصحة الجيدة والرفاهية (SDG3: Good Health and Wellbeing)، الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد (SDG4: Quality Education)، الهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين (SDG5: Gender Equality)، الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8: Decent Work and Economic Growth)، الهدف السادس عشر الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية (SDG16: Peace, Justice, and Strong Institutions)، الهدف السابع عشر المتعلق عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (SDG17: Partnerships For the Goals). وسنعرض فيما يلي التطورات المتحققة في عدد من هذه الأهداف التي تناولها الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للعراق (VNR 2) 2021 .

◆ بالنسبة للهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بـ" القضاء على الفقر " (SDG1: No Poverty)؛ فقد أشار الاستعراض الطوعي الوطني إلى أنه على الرغم من المكاسب التي تحققت في هذا الهدف عام 2018، فإن الظروف الاستثنائية والأزمة المُركَّبة التي تعرض لها العراق عام 2021 قد أدت إلى تآكل المكاسب وتراجع الإنجاز السابق تحقيقه في هذا الهدف تحديداً. كما أشار الاستعراض الوطني إلى انتشار الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع في العراق، بينما لم تتمكن الجهود الحكومية من المعالجة الجذرية لهذه المشكلة، ولم تستطع خفض الفوارق الواضحة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وفي سياق ذات الهدف، أشار الاستعراض الوطني إلى النسبة الكبيرة من السكان في العراق التي لا تزال خارج تغطية برامج الحماية الاجتماعية، حيث بلغت نسبة السكان المشمولين بالحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة 3,4% فقط من إجمالي عدد الفقراء، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً مؤسسياً واجتماعياً للعراق على الصعيدين المحلي والوطني.

◆ وتناول الاستعراض الطوعي الوطني تطورات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالصحة الجيدة والرفاهية (SDG3: Good Health and Wellbeing)، حيث أشار الاستعراض إلى الضغوط الناشئة على النظام الصحي العراقي نتيجة أزمة تفشي جائحة COVID-19، وزيادة الطلب على الخدمات الصحية، في ظل نقص الموارد البشرية والمادية، فضلاً عن ضعف البيئة التحتية. وأوضح الاستعراض الوطني المحاولات المبذولة من الجهات الحكومية المعنية لاستيعاب الأزمة، وذلك من خلال تكثيف الجهود المقدمة من وزارة الصحة العراقية، على الرغم من نقص الإمكانيات المتاحة؛ المادية منها والبشرية، بينما انتقد الاستعراض تركيز الإنفاق في المجال الصحي على الجانب التشغيلي، وإهمال الجانب الاستثماري، مما أدى إلى ضعف الجهود الحكومية عن تغطية الزيادة في الناشئة في الطلب على الخدمات الصحية نتيجة أزمة تفشي جائحة COVID-19، فضلاً عن ضعف قدرة الجهود الحكومية المبذولة في تحسين مستويات الجودة في الخدمات الصحية.

◆ وفي إطار الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد (SDG4:Quality Education)، أشار الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق إلى عدم تحقيق العراق القدرة الكاملة على إحداث التحول المأمول في مجال التعليم، بالرغم من زيادة معدلات التحاق الطلاب بالمدارس، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يعانيه العراق من اتباع أساليب التعليم القديمة نوعاً ما، فضلاً عن غياب المساواة في منح فرص التعليم الجيد، وهو الأمر الناجم بشكل رئيسي عن تدهور البنية الأساسية في مجال التعليم، بالإضافة إلى تهديد جائحة COVID-19 لملايين الأطفال والطلاب العراقيين، والذين اضطرتهم ظروف تفشي الجائحة إلى الانقطاع عن الدراسة بشكل منتظم، الأمر الذي تزامن مع تراجع الإنفاق على التعليم والتدهور الحاد في البنية التحتية للمدارس والجامعات العراقية، فضلاً عن تراجع الاستقرار وتزايد العمليات الإرهابية، مما أدى إلى تزايد حالات التسرب من المدارس. وقد أشار الاستعراض الطوعي الوطني إلى الجهود الحكومية في هذا المجال، وبالأخص اعتماد أسلوب التعلم عن بعد عبر الإنترنت والقنوات التلفزيونية. وبحسب الاستعراض، يتباين الأثر الناجم عن تفشي الجائحة على المستوى التعليمي بحسب أوضاع الأسر، فمن غير المعروف كيفية تعامل الأسر الفقيرة مع تأثيرات تفشي الجائحة، وذلك في ظل ضعف قدرات الأسر المادية على توفير الأدوات اللازمة لأبنائها للانخراط في التعليم الإلكتروني، أو توفير أدوات الوقاية الفعالة، وخاصةً مع انتشار الفقر وعدم المساواة في العراق السابق الإشارة إليها في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة.

◆ كما تناول الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق التطورات في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلق بـ "المساواة بين الجنسين (SDG5: Gender Equality)"، والذي لم تستطع العراق تحقيق التقدم المأمول فيه، حيث أشار الاستعراض إلى القيود البنيوية التي يواجهها العراق نحو تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، فلا تزال المرأة العراقية تواجه تحديات كبيرة في المشاركة الاقتصادية، وخاصةً الشابات منهم، وأرجع الاستعراض السبب في ذلك إلى منظومة القيود المجتمعية والاقتصادية التي حالت دون حصول النساء على استقلاليتهم وتمتعهم بحقوقهم.

◆ في سياق تناوله لأهداف التنمية المستدامة في العراق، تناول الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق تطورات الهدف الثامن والمتعلق بـ "العمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8: Decent Work and Economic Growth)"، حيث أشار الاستعراض إلى عدم استطاعة تحقيق النمو الاقتصادي المأمول لتأمين متطلبات توفير فرص العمل اللائقة، فضلاً عن حالة التفكك التي يشهدها التخطيط الاقتصادي في العراق، وكذا الاعتماد المفرط على النفط وقطاعاته الإنتاجية، في ظل تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهو ما شكل تحديات رئيسية أمام تحقيق التقدم في هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة. وأكد الاستعراض على حاجة العراق إلى تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي، يهتم بالتركيز على تحسين فرص تدريب الشباب وخفض معدل البطالة، وحفز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتطوير البنية الأساسية وعمليات إعادة الإعمار، للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف.

♦ أما بالنسبة للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلق بـ "السلام والعدل والمؤسسات القوية (SDG16: Peace, Justice, and Strong Institutions)"، فقد أشار الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق فيما يخص هذا الهدف تحديداً إلى معاناة العراق من مشكلات عديدة تتمثل أهمها في ضعف سيادة القانون، فضلاً عن ظروف القتل والتهجير والنزوح لنسبة كبيرة من السكان، وهو ما أدى إلى الحد من قدرة الدولة على تحقيق التقدم في هذا الهدف تحديداً.

♦ وعقب تناول التطورات المتحققة في أهداف التنمية المستدامة، ينتقل الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق بعد ذلك في الفصل الرابع منه إلى تناول موضوع اللامركزية والتنمية المحلية المستدامة في العراق، باعتبارها أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة العراقية. كما يلقي الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق في الفصل الخامس الضوء على أداء المحافظات العراقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

♦ ويختتم الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق بطرح سؤال "ماذا بعد؟"، مستهدفاً توضيح الجهود المبذولة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غضون السنوات المقبلة حتى عام 2030. حيث أشار الاستعراض إلى ضرورة تجاوز الحالة والأزمة الاستثنائية الناجمة عن أزمة جائحة COVID-19 وتداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن ضرورة اقتناص الفرص الواعدة للسعي نحو الانتقال إلى مرحلة التعافي التدريجي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة. كما أكد الاستعراض الطوعي الوطني الثاني للعراق أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعتمد بشكل رئيسي على أطر التمويل الشامل والكفاء، وذلك من خلال إعادة هيكلة الموازنة الاتحادية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإشراك القطاع الخاص وتشجيع الشراكات بينه وبين القطاع العام، وإدماج المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية بأبعادها الثلاثة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

♦ في ذات السياق، أكد الاستعراض الطوعي الوطني الثاني (VNR 2) للعراق 2021 على أهمية الدور الذي يقوم به أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في عملية تنفيذ هذه الأهداف، وبالأخص الأدوار التي يؤديها كل من:

1) **الحكومة والقطاع العام**، وذلك من خلال العمل على مراجعة الموازنة والسياسات الضريبية وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد والحوكمة وحقوق الانسان، وتعزيز إدماج المرأة والشباب وتمكينهم.

2) **القطاع الخاص**، وذلك من خلال تعزيز دوره ليصبح شريكاً استراتيجياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذا بإصلاح الاطار القانوني والتنظيمي وتبسيط الاجراءات المحفزة للاستثمار.

3) **المنظمات غير الحكومية**: وذلك من خلال تعزيز الدور التوعوي للمنظمات غير الحكومية بأجندة التنمية المستدامة ليعطي العراق بكافة محافظاتة.

4) **الأوساط التربوية والأكاديمية**: وذلك من خلال دورها في دعم التعليم عن بعد والتعليم المدمج، فضلاً عن دعم قطاع التربية والتعليم العالي باعتباره العنصر الرئيس في تنمية رأس المال البشري.

5) **المنظمات الدولية**: وذلك من خلال جذب المنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة، وتحفيزها للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.



## "الواقع الجديد بعد جائحة كورونا : الفرص والتحديات أمام النظام التجاري متعدد الأطراف"

السيد الأستاذ / خير الدين رامول



خبير السياسات والمفاوضات التجارية ومفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، جنيف - سويسرا. 18 سبتمبر/ أيلول 2021 (عبر تقنية Zoom).

وأوضح السيد/ رامول أن حالة الركود كانت أقل من التوقعات السائدة حينها، وكان الأثر الأقل نسبياً على منطقة شرق آسيا مقارنةً بنظيرتها على مستوى دول العالم، أما بالنسبة للدول المتقدمة ودول جنوب وغرب آسيا؛ المتواجد فيها مجموعة الدول العربية الآسيوية، فقد انخفضت تجارتها الدولية بمعدلات أكبر نسبياً. وعرض السيد/ رامول أيضاً تطور الصادرات العالمية من السلع والخدمات خلال الفترة 2010-2020، وأوضحت البيانات الانخفاض في حجم صادرات العالمية من السلع والخدمات بين عامي 2019-2020، وبالأخص في خدمات النقل والسفر والسياحة.

● أشار السيد/ رامول إلى الارتباط بين الانخفاض في معدلات التجارة العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التي اتبعتها الدول لمجابهة تداعيات جائحة Covid-19. كما أشار إلى "التأثير الآني Simultaneous Impact" لتلك السياسات المتبعة من الدول، وتطبيقها لمبدأ "الأقربون أولى بالمعروف"، وما يعنيه ذلك من احتفاظ كل دولة بإنتاجها من السلع والخدمات - وبالأخص المستلزمات والمعدات الطبية واللقاح- لتغطية احتياجاتها، دون النظر إلى تقديمها إلى دولٍ تفشت فيها الجائحة بوتيرة مخيفة،

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حلقة نقاشية هامة تحت عنوان " الواقع الجديد بعد جائحة كورونا: الفرص والتحديات أمام النظام التجاري متعدد الأطراف"، تحدث فيها الأستاذ/ خير الدين رامول، خبير السياسات والمفاوضات التجارية ومفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، جنيف - سويسرا، وذلك يوم السبت الموافق 18 سبتمبر/ أيلول 2021 إلكترونياً (باستخدام تقنية الاتصال المرئي عبر منصة (zoom)). وقد حضر الحلقة النقاشية مجموعة بارزة من الاقتصاديين من أعضاء الجمعية، فضلاً عن الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي من كافة الدول العربية.

وقد تناولت الحلقة النقاشية مجموعة من النقاط

الأهمها:

بدأ الأستاذ/ خير الدين رامول العرض بتقديم بيانات عن التجارة العالمية في السلع خلال فترات الركود في الأرباع الأول والثاني والثالث من عام 2020، وفترتي الانتعاش في الربع الرابع من عام 2020 والربع الأول من عام 2021، بهدف إلقاء الضوء على مستويات التجارة العالمية في فترات ما قبل تفشي جائحة COVID-19 وتداعياتها على دول

ومثال على ذلك حالة تفشي الجائحة في إيطاليا وموقف دول الاتحاد الأوروبي منها.

● أشار السيد/ رامول كذلك إلى أن البيانات المعروضة هي بيانات شاملة (كلية) وليست قطاعية، باعتبار أن الضرر الناجم عن تداعيات الجائحة لم يكن متساو بين كل القطاعات الاقتصادية. ثم انتقل إلى توضيح الأثر السلبي الناجم عن تفشي الجائحة على الخدمات، حيث أوضح أن قطاع الخدمات كان أكثر تماسكاً في امتصاص الصدمات الناجمة عن أزمات اقتصادية سابقة، إلا أن الأزمة الحالية؛ جائحة COVID-19، كان تأثيرها جلياً على الخدمات، وبالأخص الخدمات الشخصية، كالسياحة والسفر، والتي تأثرت سلبياً بسبب إجراءات الإغلاق العام (Lockdown)، في حين ارتفع الطلب على الخدمات التكنولوجية (Information Communication Technology (ICT).

● أوضح السيد/ رامول أن حالة عدم اليقين أدت إلى انخفاض الانفاق الكلي، وذلك تحوطاً لما ستسفر عنه تداعيات الجائحة في المستقبل. فضلاً عن أن انخفاض الطلب الكلي كان متزامناً مع انخفاض العرض الكلي الناجم عن تراجع حركة تدفق السلع والخدمات العالمية. مما أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية.

● وفي سياق نقاشه عن منظمة التجارة العالمية (WTO)، ناقش السيد/ رامول رد فعل المنظمة تجاه تداعيات الجائحة، باعتبار المنظمة مستودعاً للقواعد الحاكمة للتجارة العالمية. حيث أوضح السيد/ رامول أن مجمل قواعد منظمة التجارة العالمية " لم يتم احترامها"، فقد وضعت الدول القيود على صادراتها السلعية - و بالأخص المستلزمات والمعدات الطبية- دون الرجوع إلى المنظمة أو إخطارها، وذلك خلافاً للقواعد المنظمة.

فالقواعد الحاكمة لمنظمة التجارة العالمية لا تمنع الدول من اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية اقتصاداتها، بما في ذلك وقف التصدير، ولكن يجب أن يتم ذلك بعد تقديم إخطار من كل دولة إلى منظمة التجارة العالمية بالبداية في اتخاذ مثل هذه التدابير. وهو ما لم يحدث حين تفشت الجائحة، حيث قامت 88 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية باتخاذ تدابير أحادية الجانب دون إخطار المنظمة، أو على الأقل اتخذت أغلب هذه الدول التدابير التي لا تتفق مع التزاماتها في المنظمة. وهو ما وضع المنظمة في موقف حرج للغاية تجاه التعامل مع هذه الأزمة.

● ويرى السيد/ رامول أن تداعيات الجائحة ليست وحدها العامل الرئيس في تعميق أزمة منظمة التجارة العالمية، ولكنها كشفت الواقع غير السليم الذي وضع المنظمة في موقف لا تحسد عليه. حيث ألفت الأزمة الضوء على أوجه الخلل في منظمة التجارة العالمية (WTO)، وبالأخص آلية التفاوض بين الدول الأعضاء، وهي الآلية التي تم إقرارها بالاعتماد على التوافق بدلاً من الرجوع إلى آلية التصويت، وكذلك إقرار الاعتماد على مبدأ "الحزمة الواحدة Single Undertaking"، بمعنى أننا لا نتفق على شيء واحد، بل يجب الاتفاق على كل شيء. ومع اتساع عضوية المنظمة لتضم 164 دولة، وفي ظل هذه الآليات، أصبحت مشكلات منظمة التجارة العالمية أكثر تعقيداً، ومع تفشي أزمة COVID-19، أصبحت تلك الآليات غير ناجحة في الوصول إلى نتائج ملموسة في برنامج التفاوض بين الدول، وبالأخص في مجالات الاتفاقيات الإقليمية وحقوق الملكية الفكرية والخدمات وغيرها.

فقد وصفا المؤلفان وضع قواعد منظمة التجارة العالمية الحالية في القرن الحادي والعشرين بالعبارة التالية:

### Twenty First Century's Trade with Twenty century's Rules

أي أن القواعد الحالية للمنظمة أصبحت لا تلبى متطلبات التجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

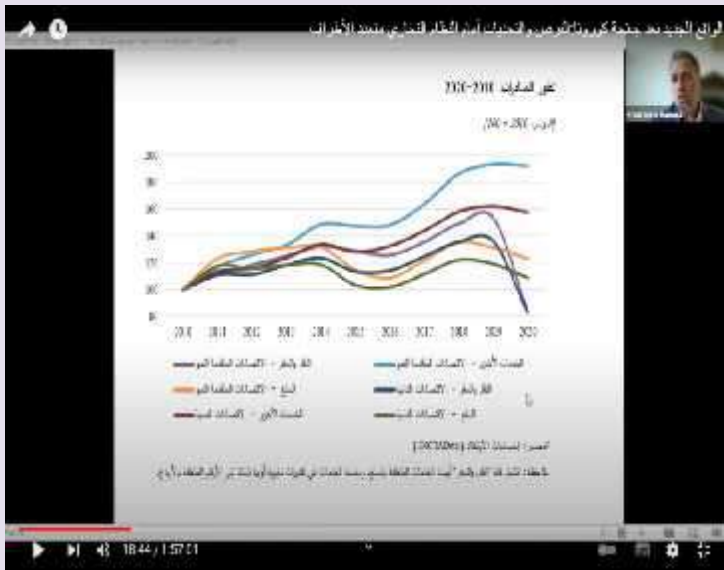
● ينطلق المؤلفان من فكرة مفادها "إصلاح المنظمة، وليس إنهاؤها Mind it, don't end it"، حيث عرضا لثلاث نقاط رئيسية، تُشكّل في مضمونها الملاذ - ربما الأخير - لإصلاح منظمة التجارة العالمية (WTO)، وهي:

1- طرح السؤال الآتي: هل تتفق الدول الأعضاء في المنظمة على الأهداف والأغراض؟ فإذا كانت الإجابة بـ "لا"، فما هو القاسم المشترك (الأرضية المشتركة) بين أعضاء المنظمة التي تمكننا من إيجاد صيغة للتوافق، وتحقيق التوازن المطلوب بين الالتزامات والحقوق.

2- تتمثل النقطة الثانية في الخلاف على الوسائل (Means) ومدى صلاحيتها، وخاصةً فيما يتعلق بقواعد التجارة العالمية الحالية، في ظل التشكيك في قدرة القواعد السائدة منذ القرن الماضي - وتحديداً منذ انتهاء جولة أوروغواي عام 1994 - في التعامل مع متطلبات التجارة العالمية الحالية في القرن الحادي والعشرين في ظل ما تحتاجه من قواعد أكثر تعقيداً.

● تطرق السيد/ رامول إلى بعض الأفكار المطروحة حالياً للنقاش العام "Public debates" لإصلاح وترميم منظمة التجارة العالمية في ظل الجائحة الحالية، وذلك انطلاقاً من بدء التفكير في التعامل مع COVID-19 كمرض متوطن Endemic، وليس جائحة Pandemic، وهو ما لن يتحقق إلا بالوصول إلى مستوى تطعيم 40% من سكان دول العالم ضد فيروس الـ COVID-19. وبالتالي تمثلت المعضلة الرئيسية في غياب العدالة في توزيع اللقاحات بين دول العالم، وقضية Vaccine Nationalism. فالمنظمة في ظل آلياتها الحالية، واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS قد عجزت عن تقديم الحلول الناجحة في قضية عدالة توزيع اللقاحات، وبالأخص في ظل رفض عدد من الدول الكبرى منح التراخيص الإلزامية الخاصة بالملكية الفكرية للقاحات. وهو ما يشكل بقعة سوداء في سجل وتاريخ المنظمة.

● واختتم السيد/ رامول العرض بالسؤال الآتي: ما هو الطرح الآن في قضية تنشيط النظام التجاري متعدد الأطراف؟ حيث أشار إلى الكتاب الصادر عام 2020 والمعنون " Revitalising Multilateralism: Pragmatic Ideas for the NEW WTO Director - General" للمؤلفين Simon J. Evenett and Richard E. Baldwin. حيث قدم المؤلفان طرحاً لتطوير وإصلاح منظمة التجارة العالمية. بدأ المؤلفان كتابهما بالنقد البناء لقواعد المنظمة، حيث أشارا إلى أن هذه القواعد غير مستعدة للتعامل مع قضايا التجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، في ظل تحديات التغير المناخي Climate change، والاقتصاد الرقمي Digital economy، وغيرها.



يمكنكم مشاهدة الحلقة النقاشية من خلال قناة اليوتيوب الخاصة بالجمعية أو من خلال على موقعها

<https://www.asfer.org/archives/1441>

3- يصل المؤلفان إلى نتيجة رئيسية مفادها أن الصفقات والاتفاقيات الحالية بين الدول تجاوزت فكرة تبادل الوصول إلى الأسواق (النفاذ إلى الأسواق) إلى تبادل المصانع والتقنيات إلى الدول الخارجية مقابل إصلاحات داخلية " Trade Domestic Regulations vs. Domestic Investments". الأمر الذي من شأنه تشجيع الاتفاقيات التجارية الإقليمية الكبرى -Mega- "Regional Trade Agreements"، والتي تهتم بتأطير القواعد، وليس فقط كونها تمثل عاملاً لإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة " Tariff & Non-tariff Barriers to trade"، والتي تمثل - بحسب المؤلفين- تهديداً خطيراً لمركزية الـ (WTO) في الحوكمة العالمية ( Global Governance).

وقد اختتمت الندوة بمداخلات ونقاشات من السادة الحضور، والتي كان من أهمها (مرتبة أبجدياً):

أ. د. أشرف العربي.

أ. د. جودة عبد الخالق.

أ. د. خالد أبو اسماعيل.

أ. د. محمد عبد الشفيق عيسى.

أ. د. محمود رضا فتح الله...

نخبة من أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية نخبة من الاقتصاديين والمهتمين بالبحث العلمي وآخرون....



السيد الأستاذ / حسين حسن حسين

رئيس قسم الصناعة والابتكار والتعددين - إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والتكامل والصناعة والتعددين بمفوضية الاتحاد الأفريقي.  
16 أكتوبر/ تشرين أول 2021 (عبر تقنية Zoom).

● بدأ الأستاذ/حسين العرض بتقديم فكرة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي التي تم تأسيسها عام 1963 تحت مسمى "منظمة الوحدة الأفريقية"، والتي كانت معنية بالدرجة الأولى بالشأن السياسي. وفي عام 2003، تم تأسيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتي أُدرجت فيها أجندة التنمية ضمن أهداف الاتحاد الأفريقي. ومن أهم هذه الأهداف أن تكون المفوضية منصة "Platform" لتنسيق وصياغة السياسات، والتنسيق بين الأطراف المعنية لتنفيذ هذه السياسات في المجالات المختلفة؛ السلم والأمن الدوليين، والنواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إلخ.

● أشار السيد/ حسين إلى "قارة إفريقيا" باعتبارها كيان كبير يتسم بالتعددية، ويضم حوالي 54 دولة، لذا تتسم بالتنوع الهائل من حيث اللغات والثقافات والأنماط الاستهلاكية، حتى داخل الدولة الواحدة.

● ناقش الأستاذ/حسين أجندة 2063، وأهم مكوناتها. وأشار إلى كونها إطار عمل ممتد ومعقد، تم وضعه في اجتماع الرؤساء الأفارقة عام 2013، وفي الذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي، حيث تمت صياغة استراتيجيات طويلة المدى تمتد إلى خمسين عاماً مقبلة، تتناول جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. واحتوت أجندة 2063 على ثمان أولويات، تضمنت عدة مبادئ وخطط العمل.

وقد اختتمت الندوة بالمدخلات والنقاشات من السادة الحضور.

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حلقة نقاشية تحت عنوان "سياسات التصنيع في أفريقيا وخطة 2063"، تحدث فيها الأستاذ/ حسين حسن حسين، رئيس قسم الصناعة والابتكار والتعددين - إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والتكامل والصناعة والتعددين بمفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك يوم السبت الموافق 16 أكتوبر/ تشرين أول عام 2021 إلكترونياً (باستخدام تقنية الاتصال المرئي عبر منصة zoom). وقد حضر الحلقة النقاشية مجموعة بارزة من الاقتصاديين من أعضاء الجمعية، فضلاً عن الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي من كافة الدول العربية.

وقد تناولت الحلقة النقاشية مجموعة من النقاط أهمها:

● بدأ الأستاذ/ حسين حسن حسين بتحديد النقاط الأساسية الخاصة بالعرض التقديمي، والتي تمثلت في إعطاء نبذة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبعض المعلومات الخاصة بأجندة 2063، فضلاً عن مناقشة عدد من السياسات الصناعية المتبعة في الاتحاد الأفريقي منذ بداية عمله به في عام 2007. كما قدم الأستاذ/حسين لمحة عن منطقة التجارة الأفريقية باعتبارها أحد أعمدة التكامل الأساسية، وكونها من أساسيات أجندة 2063. وكذلك إلقي الضوء على الإنجازات التي تمت خلال إدارة التنمية الاقتصادية والتكامل والصناعة والتعددين بمفوضية الاتحاد الأفريقي.

يمكنكم مشاهدة الحلقة النقاشية من خلال قناة اليوتيوب الخاصة بالجمعية  
: <https://www.youtube.com/watch?v=Lff>

بيان دعم  
مركز دراسات الوحدة العربية



بيروت في 1 تشرين أول/أكتوبر 2021

## مركز دراسات الوحدة العربية والأزمة المالية في لبنان

يواجه مركز دراسات الوحدة العربية اليوم واحدةً من أصعب الأزمات المالية التي عرفها في السنوات العشر الأخيرة، وهي أخذت تحول دون قدرة المركز على الاستمرار بأنشطته وبرامجه البحثية كالمعتاد، أو على الاستمرار في إصدار الكتب الجديدة على الأقل، على الوتيرة نفسها، بعدما أخذت المصارف في لبنان تمارس كل أنواع التضيق والاختناق من أموال المودعين، أشخاصاً ومؤسسات، وهي إجراءات تحول دون استعادة هؤلاء المودعين، بمن فيهم المركز، أموالهم بالعملة الصعبة، إلا بالتقطير وبعد اقتطاع نحو 80 بالمئة من قيمتها الفعلية. وهي إجراءات أخذت في الآونة الأخيرة منحىً خطيراً بات غير ممكنٍ للمركز معه التصرف حتى بودائعه بالعملة اللبنانية، التي فقدت أكثر من 90 بالمئة من قيمتها أصلاً. هذا الواقع المأزوم بات يحول دون قدرة المركز على دفع الرواتب الشهرية لفريق العمل لديه، أو حتى على دفع تكاليف طباعة الكتب أو إيفاء ما يتراكم عليه من مستحقات مالية لتغطية النفقات الضرورية لسير العمل، حيث يُطلب منه سداد مقابل الورق والطباعة وجميع الخدمات الأخرى بالدولار نقداً، وهو عملياً غير متاح بسبب احتجاز البنوك لأموال المركز كباقي المؤسسات والأفراد في لبنان.

أمام هذه الحالة الخائفة مالياً، يغدو توفير بعض الموارد المالية من خارج لبنان نقداً، وبالعملة الصعبة، هو الوسيلة الوحيدة التي تساعد المركز على الاستمرار ومواجهة هذه التحديات القاسية. من هنا يبذل المركز أقصى جهده للمشاركة الفاعلة في معارض الكتب في مختلف البلدان العربية، لكن من المؤسف أن يتم، في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها المركز ولبنان عموماً، حرمان المركز المشاركة في معرض الكتاب السنوي لدى بعض الدول العربية لأسباب غير معروفة.

لذا ينتظر المركز من أصدقائه وقرائه ومحبيه في هذه المرحلة الوقوف إلى جانبه من خلال طلب منشوراته وتسديد ثمنها بالعملة الصعبة نقداً، أو حتى تقديم بعض التبرعات النقدية لتعزيز قدرته على الصمود والاستمرار في مسيرته العلمية والبحثية المستقلة والموضوعية والملتزمة بقضايا الأرض والإنسان في مختلف أرجاء الوطن العربي.

لمزيد من المعلومات عن المركز <https://caus.org.lb/>

للتواصل مع المركز عبر البريد الإلكتروني [info@caus.org.lb](mailto:info@caus.org.lb)

للتبرع وتقديم الدعم <https://caus.org.lb/ar/support-caus-1/>

## دعوة للنشر في المجلة العلمية للجمعية مجلة "بحوث اقتصادية عربية"

تتشرف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - ومقرها القاهرة - بأن تدعو السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية كافة، وأعضاء مراكز البحوث، والباحثين المستقلين، والمعنيين بالكتابة العلمية في حقل الاقتصاد، إلى نشر أعمالهم العلمية في مجلتها العلمية المحكمة: "بحوث اقتصادية عربية".

لقد ظلت "بحوث اقتصادية عربية" كمجلة علمية مُحكَّمة طوال أكثر من ربع قرن، منذ إصدار عددها الأول، من خلال الجمعية، فيخريف 1992 - ثم بعد إصدارها بالتعاون مع "مركز دراسات الوحدة العربية" في ربيع 2007 - منبراً لمدارس علم الاقتصاد المتنوعة في الوطن العربي؛ وهي تعاهد جمهرة الاقتصاديين العرب أن تظل كذلك على الدوام. وإذ تؤكد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أن أداء رسالة مجلتها رهين بثقة قرائها على امتداد المنطقة العربية.

وتهيب الجمعية بالباحثين الاقتصاديين العرب المهتمين بالنشر العلمي بالمجلة العلمية للجمعية، مراعاة تنوع قاعدة القراء، مما يستلزم الجمع بين قواعد المنهجية العلمية في البحث الاقتصادي، وبين سلاسة العرض التحليلي المنظم، وبما قد يستتبعه ذلك من التخفيف أحياناً من بعض التفاصيل التقنية في صلب النص، مع إمكان الاحتفاظ بها في ملاحق الدراسة.

وغني عن البيان فيما يخصّ "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" ومجلتها العلمية، أنما يجمع شمل الاقتصاديين العرب هو العمل على توسيع دائرة التفكير العلمي المشترك، مع إدراك بأن الأدوات التقنية المتجددة للبحث العلمي، بما في ذلك من استخدام الأساليب الكمية لقياس التغير في الظواهر الاقتصادية، إنما هي وسائل لاستجلاء الحقيقة وليست غايات في حدود ذاتها.

من هذا المنطلق الذي بدأت منه الجمعية في أداء رسالتها منذ ما يقرب من أربعة عقود، ومجلتها العلمية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، تستأنف الجمعية ومجلتها مسيرتها الهادفة إلى المساهمة في بناء قاعدة للرؤى المشتركة بين الاقتصاديين العرب، أينما كانوا، والتقريب البناء فيما بينهم، وتشجيع البحث العلمي الهادف إلى المشاركة الفاعلة في عملية التنمية العربية بأفاقها المستقبلية الرحبة.. سعياً إلى تنوع وتعميق البنى الإنتاجية، وتحقيق التطلعات الاجتماعية والثقافية، والمشاركة الفعالة للمجتمع العربي في بناء عالم جديد.

وتستقبل المجلة المساهمات المتنوعة من الأبحاث الاقتصادية التي ستخضع للتحكيم، بالإضافة إلى أبواب خاصة لمقالات الرأي، ومراجعات الكتب، والندوات، والمؤتمرات العلمية، والعرض التحليلي للتطورات الاقتصادية العربية والدولية.

ترسل المساهمات بإحدى الطريقتين الآتيتين:

بالبريد العادي على العنوان التالي للجمعية: 17 بعمارات العبور - طريق صلاح سالم - مدينة نصر، ص.ب: 88 بانوراما أكتوبر؛ الرمز البريدي: 11811 - القاهرة، جمهورية مصر العربية.

بالبريد الإلكتروني الخاص بالجمعية وهو [asfer.egypt89@gmail.com](mailto:asfer.egypt89@gmail.com)

علماً بأنه يفضل الإرسال عبر البريد الإلكتروني للجمعية



## دعوة للنشر في النشرة الدورية للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية نشرة "الرباط"

تصدر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية نشرتها الدورية " الرباط" بهدف متابعة الاقتصادات العربية وتطوراتها، فضلاً عن الرغبة في تدعيم وتوثيق الروابط الفكرية والعلمية بين أعضاء الجمعية، وكذلك مع المهتمين بشؤون البحث العلمي والأكاديمي في المجال الاقتصادي.

لذا فإننا نوجه الدعوة إلى السادة أعضاء الجمعية بموافقاتنا بشكل دوري ومنتظم بكافة الأخبار التي تخص انجازاتكم العلمية والمهنية والأكاديمية، وكذلك التي تخص الشأن الاقتصادي للقطر العربي المنتمين إليه، وذلك تمهيداً لنشره اتباعاً في نشرة الجمعية (الرباط)، وبهدف تعميق روابط التواصل والترابط بين أعضاء الجمعية، وأيضاً مع المهتمين بشؤون البحث العلمي والأكاديمي في المجال الاقتصادي، وكذلك مع المنتمين إلى الجمعية من خلال أنشطتها المتنوعة.

• ويرجي من السادة الأعضاء إرسال مساهماتهم بإحدى الطريقتين الآتيتين:

بالبريد العادي على العنوان التالي للجمعية: 17 بعمارات العبور - طريق صلاح سالم - مدينة نصر، ص.ب: 88 بانوراما أكتوبر؛ الرمز البريدي: 11811 - القاهرة، جمهورية مصر العربية.

بالبريد الإلكتروني الخاص بالجمعية وهو [asfer.egypt89@gmail.com](mailto:asfer.egypt89@gmail.com)

علماً بأنه يفضل الإرسال عبر البريد الإلكتروني للجمعية